الوظيفة الاجتماعية للدين في دعم التماسك الاجتماعي – الإسلام أنموذجا

مقاربة سيوسيولوجية من خلال النظرية البنائية الوظيفية

The Social Function of Religion in Supporting Social Cohesion – Islamas a Model

A Sociological Approach Through Functional Structural Theory

الدكتور/ ناصر بن عوض الزهراني

أستاذ علم الاجتماع المشارك بقسم الخدمة الاجتماعية بجامعة أم القرى

Dr. Nasser A. Al-Zahrani

Associate Professor of Sociology in the Department of Social Work at Umm Al-Qura University

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم قراءة سيوسيولوجية للوظيفة الاجتماعية للدين في دعم التماسك الاجتماعي، محاولة الكشف عن مناطق الالتقاء بين الدين الإسلامي كنموذج للديانات السماوية وبين النظرية البنائية الوظيفية فيما يتعلق بتحقيق درجة عالية من التماسك الاجتماعي، ووجد بداية أن الفكرة الأساسية المتمثلة في أهمية دور الأجزاء في تدعيم الكل وتثبيته أو تعزيزه وتقويته، هي نقطة انطلاق لتحقيق التماسك الاجتماعي عند الدين وعند البنائية الوظيفية،ولكن الدين له السبق بطبيعة الحال في هذا الجانب. ووجد أن الدين أتى شاملاً وكاملاًمراعيالكافة جوانب النظم والعلاقات الاجتماعية، وراسمًا خارطة طريق واضحة المعالم يمكن من خلالها تحقيق التماسك الاجتماعي، اهتم من خلالها بالأسرة وبالتنشئة الاجتماعية وبالسلطة السياسية والبناء الأخلاقي، وراعى الطبقات الاجتماعية وسَن القواعد لتحقيق المساواة والعدالة بينها،ولم يهمل آليات الضبط الاجتماعي لضبط سلوك الأفراد في حال خروجهم عن قواعد المجتمع وقوانينه. في مقابل ذلك، جاءت تنظيرات علماء البنائية الوظيفية لتؤكد على الكثير من الجوانب التي نادى بها الدين، فكان هدفهم في الأساس إصلاح المجتمع، وقدم كل منهم إسهامات لم ترق للكمال الذي وصل إليه الدين، وإن اتفقت آراء العديد منهم مع القواعد الأساسيةللدين.، ومع ضرورة أن تخدم الأجزاء الكل. واتفق العديد منهم مع الطرق التي انتهجها الدين لتحقيق التماسك الاجتماعي، مثل أهمية البناء الأخلاقي والأسرة والتنشئة الاجتماعية، والضبط الاجتماعي، ولكن يؤخذ عليهم عدم شمولية النظرة، ومغالاتها في بعض الجوانب على حساب جوانب أخرى.

الكلمات الدالة: النظرية الاجتماعية– علم الاجتماع الديني– التضامن الاجتماعي– البناء الأخلاقي .– الضبط الاجتماعي

Abstract

This study aims to provide a sociological reading of the social function of religion in supporting social cohesion. Using Islam as a model for the three Abrahamic religions, the study attempts to explore the points of contact between Islam and Structural Functionalism in relation to how they achieve a high level of social cohesion. The study finds that a starting point for achieving social cohesion in both religion and structural-function theory is the basic idea of the significance of the parts in promoting solidarity and stability; however, religion naturally has historical precedence in this. The study alsouncovers that religion considers all aspects of social systems and relations, paving a waythrough which social cohesion could be achieved.It further reveals that religion takes care of the family structure, socialization, political power, moral construction, social classes, and legalizerules for equality and justice.In addition, religion does not neglect the mechanisms of social control to maintain the behavior of individuals in case they did not

adhere to the rules and laws of society.On the other hand, the theories of functional structuralists confirm many aspects advocated by religion.Their main objective was to reform society, making valid contributions, but they did not reach the perfection of religion, despite their agreement with the basic rules of religion, and with the need for the parts to serve all.Many of these scholars agreed with the ways by which religion had achieved social cohesion in terms of the importance of moral construction, family, socialization, political power, and social control, but theirpoint of view was not comprehensive and exaggerated in some respects at the expense of others.

Key words Social theory, Religious sociology, Social solidarity, Moral construction,Social control.

مقدمة

تلتقي النظرية البنائية الوظيفية مع جميع الديانات والشرائع السماوية في نقطة واحدة؛ تتمثل في محاولة خلق حالة متقدمة من التماسك الاجتماعي بين الأفراد والجماعات،وتهدف بشكل عام إلى المحافظة على بناء المجتمع – بقدر الإمكان – خاليا من التصدع والتفكك. فالدين الإسلامي– كأحد أكثر الديانات انتشارًا – ينطلق من منطلقات تدعم التماسك الاجتماعي بصور مختلفة. فالله جل وعلا يدعو العباد في قوله تعالى ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ۚ وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ﴾(آل عمران، ١٠٣)، إلى التماسك وعدم الفرقة والاعتصام بحبل الله، وهو القرآن الكريم، كما ورد في التفاسير. وفي السنة النبوية الشريفة،واصفا الرسول صلى الله عليه وسلم مايجب أن يكون عليه المؤمنون من تماسك، فعن النعمان بن بشير –رضي الله عنهما– قال: قال رسول الله :((مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى)) (صحيح مسلم، باب تراحم المؤمنين، ٤٨٥١).وجاء عن الرسول صلى الله عليه وسلم ((عن النُّعْمانِ بنِ بَشيرٍ رضي اللَّه عنهما، عن النبيِّ قَالَ: مَثَلُ القَائِمِ في حُدودِ اللَّه، والْوَاقِعِ فِيهَا كَمَثَلِ قَومٍ اسْتَهَمُوا عَلَى سفينةٍ، فصارَ بعضُهم أعلاهَا، وبعضُهم أسفلَها، وكانَ الذينَ في أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِنَ الماءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ فَوْقَهُمْ، فَقَالُوا: لَوْ أَنَّا خَرَقْنَا في نَصيبِنا خَرْقًا وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا. فَإِنْ تَرَكُوهُمْ وَمَا أَرادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا، وإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِم نَجَوْا ونَجَوْا جَمِيعًا)) (رواه البخاري،كتاب أحاديث الأنبياء، ٣٣٤٦). ففي هذا الحديث الشريف تظهر أهمية المحافظة على التماسك الاجتماعي وحماية المجتمع من أي خطر يهدد سلامته، ووجوب التدخل والأخذ على أيدي الخارجين عن النظام لإيقاف هذا الضرر وحماية المجتمع من الهلاك. وهنا تبرز من خلال الدين أهمية مصلحة الجماعة على رغبات الأفراد أو مصالحهم، فيما لو كان هناك ضررًا يترتب على رغبات الأفراد.

ويعتبر مفهوم التماسك الاجتماعيsocial cohesion أحد المفاهيم التي دخلت دائرة اهتمام المنظمات ذات العلاقة بتحسين نوعية الحياة، ومن أبرزها الأمم المتحدة؛ إذ نظرت لهذا المفهوم من بعدين.يهمنا في سياق هذه الورقة البعد الثاني المتمثل في تعريف مفهوم التماسك الاجتماعي الأفقي، والذي يرتكز على الثقة والعلاقات والتفاعلات بين الناس في المجتمع، من خلال العديد من العناصر، مثل الهوية والعرق والطبقة. ويركز البعد الأفقي المتمحور حول المجتمع على الكيفية التي يمكن من خلالها بناء حالة جيدة من التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد، من خلال نظمه الاجتماعية التي يأتي في مقدمتها النظام الديني، والذي يجب أن يعمل على تعزيز الثقة بين الناس، والشعور المتبادل بالانتماء والهوية الواحدة(الأمم المتحدة، تقرير التماسك الاجتماعي، ٢٠١٨، ١٣-٢٣)،

ولعل اهتمام علماء الاجتماع بدراسة الارتباط بين الإنسان والآلهة يظهر من خلال اهتمامات رادكليف بروان Radcliffe Brownوإميل دوركايم Émile Durkheim، وغيرهم من العلماء؛إذ صاغ دوركايم – وهو أحد رواد البنائية الوظيفية، ومن أبرز علمائها – نظريته حول الدين، وأكد من خلال مؤلفه "الأشكال الأولية للحياة الدينية"، والذي درس من خلاله الديانة الطوطمية لدى سكان استراليا الأصليين، أكدعلى أن الوظيفة الأساسية للدين- بغض النظر عن طبيعته – هي المحافظة على تماسك واستمرار البناء الاجتماعي، وتأكيد التعاون والمحبة بين من ينتمون لدين واحد (غدنز، ٢٠٠٥، ٥٨٠). ويذكر الخريجي أن الدين يؤدي وظائف اجتماعية على درجة عالية من الأهمية في دعم وتقوية القيم الثقافية وتعزيز التماسك الاجتماعي، إضافة إلى وظيفة المشاركة التي تتحقق من خلال الاشتراك في ممارسة الطقوس الدينية المختلفة باختلاف الديانات (الخريجي، ١٩٩٠، ٤٤٤).

ويرى ليلة أن ما يحقق التماسك الاجتماعي هو عدد من الآليات والمتغيرات يأتي في مقدمتها الدين، سواء كان هذا الدين صادرا عن قوى غيبية (أي الله)، أو دينا بدائيا يعبر عن معاني طورها المجتمع ووضع لها مكانة مقدسة من خلال ربطها بالأسلاف والتواتم التي تقدسها بعض المجتمعات؛ وفي كلتا الحالين تتجسد التبادلية بين الدين والمجتمع،والمؤكدة على أنه إذا كان للمجتمع وجوده المادي المجسد لمعاني الدين، فإن الدين له الوجود المعنوي الذي يسعى إلى تشكيل النظام الاجتماعي والمحافظة على ديمومته وبقاءه (ليلة، ٢٠١٥،ص ٦٣).

وتسعى البنائية الوظيفيةإجمالاً -كما سبق ومن خلال أعمال منظريها الأوائل والآباء المؤسسين لعلم الاجتماع مثل أوجست كونت، وإميل دوركايم، وهربرت سبنسر، وماكس فيبر – إلى المحافظة على التوازن العام للمجتمع والمحافظة على بقاءه واستمراره (McMahon,2021).

مما تقدم تحاول الورقة الراهنة أن تقدم مقاربة سيوسيولوجية تحدد من خلالها مناطق الالتقاء بين الدين الإسلامي وبين النظرية الوظيفية ذات المنشأ الأوروبي، من خلال عرض مجموعة من الأبعاد التي يتحقق من خلالها التماسك الاجتماعي، والتي ركز عليها الدين الإسلامي، وأكدت عليها البنائية الوظيفية، مثل القيم الاجتماعية والعدالة والمساواة،وعن الطرق أو الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق درجة أعلى من التماسك، مثل التنشئة الاجتماعية والسلطة السياسية، وكذلك الوسائل المستخدمة لضبط سلوك أفراد المجتمع.

الانطلاق من فكرة التماسك الاجتماعي

يرى علماء الاجتماع أن البناء الاجتماعي داخل المجتمعات يتكون من عدة نظم أو مكونات، يأتي في مقدمتها النظام الديني، والذي رأى معظم العلماء أن بالإمكان اعتباره النظام الرائد أو الأكثر سيطرة في المجتمع. هذا النظام، أهميته تكمن في أن المجتمعات تشتق منه نسق القيم الاجتماعية، والتي تهدف بشكل عام للحفاظ على ديمومة المجتمع واستقراره وتماسكه، وتعتبر هي الموجه الأساسي للفعل الفردي والاجتماعي داخل المجتمعات، ويصبح لها التأثير الأكبر في المجتمعات الدينية (السمالوطي، ١٩٨١، ج١، ١٧).

وبناءً عليه، نجد أن الحضارات القديمة ارتكزت على تعاليم تستهدف في مضمونها تماسك المجتمع من خلال التركيز على النظام الأخلاقي.ففي الحضارة البابلية، ظهر ماعرف بشريعة حمورابي (١٧٩٢-١٧٥٠ ق . م)، والتي ضمنها وفق رؤيته سلسة من القوانين انطوت – على الرغم من أنها وضعية وسنت لإرضاء إله الشمس الذي يؤمن به البابليون – على العديد من القواعد التي وضعت للحفاظ على العدالة الاجتماعية والمساواة بين بني البشر، وعلى وجه التحديد حماية الضعفاء من الأقوياء (جونستون، ٢٠١٢، ٢٨).وفي الحضارة الفرعونية استند النظام الاجتماعي على مثاليات أخلاقية تعزز بشكل أو بآخر فكرة التماسك الاجتماعي، ومن ذلك رعاية الفقراء والرقيق، والشيوخ والعجزة والأرامل. ولدى مفكري الحضارة اليونانية، ذهب السفسطائيون إلى أن من المهم النظر إلى العادات والتقاليد والأديان، وأن تكوين المجتمعات الإنسانية وضمان بقاءها واستمرارها متماسكة رهن بالتعاقد بين أفراد المجتمع(محمد، ٢٠١٢، ٢١). ومن جانبه ركز سقراط (٤٦٩ق.م) – الذي اهتم بمقولات السفسطائيين – على الإنسان باعتباره عضوًا في الجماعة، وليس على الإنسان الفرد. ورأى أن الأفكار الكاملة والأخلاق كالشجاعة والعدالة والصداقة، هي المكونات الأساسية للحفاظ على تماسك النظام الاجتماعي(الخواجة، ٢٠١٤، ١٤). وذهب أفلاطون (٤٣٧-٣٤٧ ق.م) إلى أبعد من ذلك، عندما وضع تصوره عن المدينة الفاضلة، والتي صنفها لطبقات، وربط بين كل طبقة وبين مجموعة من القيم والفضائل التي يجب أن تتحلى بها لضمان تماسك جميع الطبقات، والذي بدوره يحقق تماسك المجتمع ككل (محمد، ٢٠١٢، ٢٦).

من جانبه قدم أرسطو (٣٨٤-٢٣٣ ق.م) تحليله عن الإنسان الفرد وعلاقته بالمجتمع، ورأى أنها تتحدد في ضوء الفضائل الأخلاقية التي هي موجودة في بناء الدولة، ونظر للفرد على أنه مرتبط ارتباطًا مباشرًا بعلاقة تبادلية ونفع مشترك بينه وبين بقية أفراد المجتمع، وجميعهم مرتبطون بالطرق التي يتخذها ويقرها المجتمع لتهذيب سلوك أفراده، وتوحيد أنماط التعامل المحقق للتماسك الاجتماعي، والتي غالبا ماتكون نابعة من الفلسفة الدينية التي تتبناها الحكومة. وذهب أرسطو إلى فكرة أخرى تحقق التماسك الاجتماعي، تتمثل في تماسك الأسرة، والقائم – كما يرى – على رباط أخلاقي يحدد الوظائف والواجبات التي يجب أن يقوم بها كل عضو فيها للمحافظة على تماسك الأسرة، وبالتالي تماسك المجتمع (عبدالرحمن، ٢٠١٦، ٤١).

في العصور الوسطى، والتي تحول فيها الدين إلى نظام كهنوتي ساد أجزاءً كبيرة من العالم، وأصبح للكنسية أثرًا واضحًا في الحياة الاجتماعية، إذ منحت نفسها الحق في تنظيم العلاقات بين بني البشر، ونادت الكنسية من خلال كتابات بعض القديسين بالحفاظ على تماسك المجتمع من خلال نبذ التفريق بين الناس، فكتب القديس بولس "... ليس هناك يهود وإغريق، ولا حر ولا عبد، ولا ذكر ولا أنثى، فكلهم سواء في يسوع المسيح ...". من جانبه رأى القديس أوغسطين (٣٥٤-٤٣٠م) أن الحياة الاجتماعية حتى تكون متماسكة يجب أن تخضع للقانون الذي يضعه الأفراد، وأن الدولة هي التي يجب أن تقوم على تنفيذ القانون، وعلى الناس حتى يكتمل تماسك المجتمع أن يطيعوا الحاكم، سواء كان حاكمًا خيِّرًا أم شريرًا (الخواجة، ٢٠١٤، ص ٣٩).

فلاسفة الفكر الاجتماعي الإسلامي كان لهم إسهامات ذات منطلقات دينية، نحت إلى تأكيد ضرورة التماسك الاجتماعي، ومنهم أبو نصر الفارابي (٨٧٩-٩٥٠)، الذي قدم كتابه (المدينة الفاضلة)، وذهب فيه إلى أن بني الإنسان في حاجة ماسة إلى أن يسود بينهم الاجتماع للتعاون، وهو مايحقق التماسك – حسب آراء الفارابي؛ فيقول أن كل واحد من الناس محتاج إلى الآخر ليتحقق التكامل بين أفراد المجتمع. ووجه الفارابي عند حديثه عن المدينة الفاضلة عناية خاصة بالمدينة أكثر من المجتمع القروي، ورأى أن صلاحها يؤدي إلى صلاح الأمة، وأن هذا الصلاح المؤدي إلى كمال المدينة وتماسكها لا يكون إلا بالتعاون بين أفرادها (محمد، ٢٠١٢، ص٣٥).

وذكر عبدالرحمن بن خلدون (١٣٣٢-١٤٠٦م) في مقدمته، وفي فصل أن العرب لا يحصل لهم الملك إلا بصبغة دينية، أو أثر عظيم من الدين، على الجملة أن العرب أقرب إلى خلق التوحش، الأمر الذي يجعلهم أصعب الأمم انقيادًا بعضهم لبعض، لما فيهم من الغلظة والأنفة والرغبة العارمة في الرئاسة، وبالتالي فقلما تجتمع أنفسهم. ولكن ابن خلدون يعود ويستدرك عندما يتحدث عن أثر الدين في تهذيب سلوك العرب وتغيير طبيعتهم، إذ يقول (..فإذا كان الدين بالنبوة أو الولاية كان الوازع لهم من أنفسهم، وذهب خلق الكبر والمنافسة منهم، وذلك بما يشملهم من

الدين المذهب للغلظة والأنفة، الوازع عن التحاسد والتنافس). وهذا وفقا لابن خلدون، هو مايحقق الاجتماع والتماسك، وبالتالي يحصل لهم الغلبة والملك (ابن خلدون، ٢٠١٧، ٥١٠).

الدين الإسلامي والتماسك الاجتماعي

جاء الدين الإسلامي متممًا ومكملاً لجميع الشرائع والديانات السماوية السابقة، منطلقا من وحدانية العبادة لله تعالى، والتي من خلالها يتحقق اجتماع الأمم على التوحيد، قال تعالى ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ﴾ (الأنبياء، آية ٩٢). وبعد الانطلاق من فكرة وحدانية العبادة وصرفها لله تعالى،والتي تضمن أهم عناصر التماسك،جاء الاهتمامبالدين كنظام اجتماعي لإصلاح الحياة الاجتماعية وإرساء قواعدها بصورة تعزز تماسك المجتمع،وتضمن بقاءه واستمراره مستقرًا. ومن مظاهر اهتمام الدين الإسلامي بهذا الجانب، تبرز العديد من القيم الدينية والاجتماعية، ومنها المساواة؛ فالدين الإسلامي في جوهره ينبذ كل أشكال التفرقة والعنصرية والطبقية التي تقوض تماسك المجتمع وتهدد استقراره،فمنذ بدء الخليقة وعندما أمر الله الملائكة بالسجود لآدم، قال تعالى :﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِـَٔادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ (١١) قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ۖ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ (١٢) قَالَ فَٱهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَن تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَٱخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ ٱلصَّٰغِرِينَ (١٣)﴾ (الأعراف، آية ١١-١٣). في الآيات السابقات يعاقب الله سبحانه وتعالى إبليس على منطق الكبر والعنصرية الذي ميز به نفسه عن أدم عليه السلام، وبالتالي أتى الدين الإسلامي ليحارب هذه النظرة ليس بين إبليس وأدم فحسب؛ ولكن حتى بين بني البشر بعد هبوط أدم وحواء عليهما السلام إلى البسيطة. يقول الله تعالى مرسخا للمساواة بين بني البشر، ومغيرًا لترتيب الأفضلية التي لا تكون بحسب ولا نسب ولا لون ولا عرق ولا انتماء لقبيلة، بل بمعيار ديني خالص ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ (١٣)﴾ (الحجرات، آية ١٣).وفي الحديث روى أبو هريرةرضي الله عنه قَالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ((إنَّ الله لا يَنْظُرُ إلى أَجْسامِكُمْ، وَلا إلى صُوَرِكُمْ، وَلَكِنْ يَنْظُرُ إلَى قُلُوبِكُمْ))رواه مسلم.

ويظهر جليًّا أن الإسلام عني بجانب المساواة عناية كبيرة، فكما ذكرنا سابقا من خلال التأكيد أولاً على فكرة المساواة عمومًا بين جميع الخلق دون استثناءات وثانيًا من خلال رمزية الشعائر الدينية، والتي نجد أنها ترسخ وتعمق مفهوم المساواة، ففي الإسلام تتجسد صور المساواة في ممارسة الشعائر الدينية، ففي الصلاة يقف الغني والفقير والأسود والأبيض على قدم المساواة، دون أية تفرقة أو تمييز؛ وفي الحج يمارس جميع الحجاج نفس الطقوس بنفس الملابس، وفي نفس المكان،وفي ذات الوقت، دون أي تمييز في ممارسة الشعائر، وهذا بدوره يحافظ على استقرار

وتماسك المجتمع، وهو ما يمكن وصفه كأحد الوظائف الاجتماعية للدين. وعلى الرغم من أن الإسلام رسخ فكرة المساواة ونادى بها، غير أنه وفي نفس الوقت يقر التفاوت بناءً على الطبقة والوظيفة التي تؤدى من خلال هذه الطبقة، يقول الله تعالى: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ (الزخرف، آية ٣٢)؛ لأن هذا التفاوت يحقق التكامل، فعندما يكون الناس طبقات متباينة بعضهم يقدم خدمة ووظيفة لصالح الآخر محققا مفهوم التسخير الذي ذكره الله في الآية؛ عندئذ يتحقق للمجتمع التكامل، والذي بدوره يحقق التماسك الاجتماعي، واضعًا العديد من الاعتبارات التي تحقق الأفضلية بين الناس، والتي بطبيعة الحال لن تكون الطبقة الاجتماعية واحدة منها، فهذه الطبقة من وجهة نظر دينية واجتماعية وجدت لتحقق التماسك والتكامل، وليس التمايز والصراع. ولذلك جعل الله تعالى مقاييس الأفضلية مختلفة تمامًا، ويخبر بذلك المصطفى صلى الله عليه وسلم في خطبة الوادع حيث قال((يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَلَا إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ، وَإِنَّ أَبَاكُمْ وَاحِدٌ، أَلَا لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى أَعْجَمِيٍّ، وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ، وَلَا لِأَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدَ، وَلَا أَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرَ إِلَّا بِالتَّقْوَى، أَبَلَّغْتُ؟ قَالُوا: بَلَّغَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: لِيُبَلِّغْ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ)) (الألباني، السلسلة الصحيحة١٩٩/٦).

من جانب آخر، ولتحقيق الدين للتماسك الاجتماعي، اهتم الإسلام كثيرًا بالجانب الأخلاقي، فمن المُسلم به أن الرسول – صلى الله عليه وسلم – قدوة يهتدي بها كافة المسلمين، والله جل وعلا يخاطبه قائلا: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾(القلم، آية ٤).ويرسخ الرسول صلى الله عليه وسلم هذه الفكرة في قوله، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال أن النبي –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– قال: ((إِنَّما بعثتُ لأتمِّمَ مَكارِمَ الأخلاقِ)) (الألباني، السلسلة الصحيحة،٧٥/١). ومن المُسلم به أن البناء الأخلاقي للمجتمع يعتبر أحد الركائز الأساسية لتماسكه،فبناء المجتمع يستمد قوته وتماسكه من اشتراك الأفراد واتفاقهم على منظومة القيم في المجتمع، والتي من أهمها القيم الأخلاقية؛ والقيم الأخلاقية تعتبر وعاءً كبيرًا لجملة من القيم الأخرى، ومنها قيمة الشكر، والاعتذار، والحياء، والتسامح، وحسن التعامل، والجوار، وغيرها؛ وكل هذه القيم ذات مصدر ديني، أكدت عليها العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة، فالله سبحانه وتعالى يخاطب المصطفي – صلى الله عليه وسلم – في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾(آل عمران، آية ١٥٩)، فهذه الآية الشريفة تجمع العديد من القيم والممارسات، مثل: الرفق في الكلام، واللين في المعاملة، والشورى في الأمر، والتي يأمر الله تعالى بها نبيه – صلى الله عليه وسلم – وتهدف في مجملها إلى خلق حالة من التماسك بين الرسول –

صلى الله عليه وسلم – وأصحابه – رضوان الله عليهم، والذي بدوره سينعكس على تماسك المجتمع الإسلامي ككل.

ويتحقق بناء الجانب الأخلاقي والسلوكي للفرد وفقا للشريعة الإسلامية من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية،والتي جاء القرآن الكريم ليوجه سلوك الأفراد للالتزام بالعديد من القيم التي تحقق التماسك الاجتماعي، مثل الوسطية، والاعتدال، ونبذ جميع العوامل التي تسبب الصراع والفرقة، مثل: العنصرية، والظلم، والفوقية، وجعل مهمة إكساب الفرد هذه القيم الإيجابية وإبعادهم عن القيم السلبية ضمن مسؤوليات مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وأهمها الأسرة، والتي أوضح الرسول – صلى الله عليه وسلم –أهمية دورها ليس في إكساب الفرد مهارات الأكل والشرب والكلام، ولكن حتى تشكيل فكره وعقيدته، إذ يروي أبو هريرة – رضي الله عنه – عن المصطفى عليه الصلاة والسلام، أنه قال:((ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه))(صحيح ابن حبان، ١٤٩).فهذا الحديث الشريف يؤكد على أهمية دور الأسرة في تشكيل شخصية الفرد وتوجيه سلوكه وفكره، وبالتالي خلق شخصية سلبية أو إيجابية، ولكون المجتمع كلٌ، مكون من أجزاء، هذه الأجزاء ممثلة بالأفراد، فإن هذا التشكيل الذي يطغى على شخصيات الأفراد وبناء سلوكهم هو الذي سيظهر على مستوى المجتمع الأكبر. ولأن المجتمع في زمن الرسول – صلى الله عليه وسلم – كان مجتمعًا بسيطًا، فإن المؤسسة التي كانت تقوم بمعظم الوظائف الاجتماعية هي المسجد، والذي كان يقوم بالدور التربوي والمشاركة في عمليات التنشئة الاجتماعية، وكان بمثابة المؤسسة السياسية والاقتصادية والدينية التي يمارس فيها الرسول – صلى الله عليه وسلم – هذه الأدوار مع الصحابة – رضوان الله عليهم – وهنا يتضح دور المؤسسة في دعم التماسك الاجتماعي والاهتمام بقضايا المجتمع.

الجانب الآخر المعزز للتماسك الاجتماعي، يتمثل في دعم تماسك المجتمع من خلال الرعاية الاجتماعية الباعثة على خلق حالة قوية من التماسك بين أفراده، من خلال توجيه الاهتمام للفئات الأضعف في المجتمع، والحث على رعاية الوالدين وذوي القربى والمساكين، والربط بين هذه الممارسات برباط ديني، يتمثل في الأجر العظيم في الدنيا والآخرة،يقول الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾(البقرة، آية ٨٣). ويتجاوز الإسلام الاهتمام بالفئات التي تقع في دائرة القرابة، ذلك أن الباعث عليها قد يكون غريزيًّا وفطريًّا، ليحث على تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال الاهتمام بالجيرة،وبعابر السبيل، وبما ملكت الأيمان، قال تعالى: ﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ۖ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ (النساء، آية ٣٦). ويشير الرسول – صلى الله عليه وسلم – إلى هذا الجانب،

ويؤكد على حق الجوار،ففي حديث عائشة – رضي الله عنها – عن الرسول – صلى الله عليه وسلم – أنه قال ((ما زالَ يُوصِينِي جِبْرِيلُ بالجارِ، حتَّى ظَنَنْتُ أنَّه سَيُوَرِّثُهُ)) (صحيح البخاري، باب حكم المحدث، ٦٠١٤).هذه الجوانب في الواقع تؤكد اهتمام الدين الإسلامي بالوحدات الصغرى أو الأجزاء التي يتكون منها المجتمع، والتي بدورها تخلق حالة التضامن والتماسك على مستوى المجتمع الأكبر.

ولأن المجتمعات كما تمر بحالات من التوازن والوفاق، تمر بحالات من الصراع والاضطراب، راعى الدين الإسلامي هذا الجانب وحث أتباعه على نبذ كل الممارسات المؤدية للفرقة؛ فعلى الصعيد السياسي أوجب الطاعة المطلقة لولي الأمر، قال تعالى:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾(النساء، آية ٥٩). فالطاعة لولي الأمر تؤدي الوظيفة الاجتماعية المتمثلة في الوحدة والتماسك، وفي الحديث عَن أَنَسٍ – رضي الله عنه – قال: قال رسُولُ اللَّهِ ((اسْمَعُوا وأطِيعُوا وإنِ اسْتُعْمِلَ علَيْكُمْ عَبْدٌ حبشِيٌّ كَأَنَّ رَأْسَهُ زَبِيبَةٌ)) (رواه البخاري، ٦٦٦/٤). وحول أهمية الوحدة السياسية، يذكر ابن خلدون في مقدمته في فصل عنوانه "في أن العمران البشري لا بد له من سياسة ينتظم أمره بها"، أن الاجتماع للبشر ضرورة حتمية، ولابد لهم من حاكم يرجعون إليه يحكم فيهم تارة بالاستناد إلى شرع منزل، وهو يؤكد هنا على القاعدة الدينية التي ترتكز عليها الطاعة، وما يحفزهم للانقياد الإيمان الراسخ بالثواب والعقاب من الناحية الشرعية، وتارة أخرى يكون الانقياد استنادًا إلى السياسة العقلية، والتي توجب الانقياد والطاعة للحاكم، وفقا لتوقعاتهم منه فيما يتعلق بالثواب والعقاب. فالأولى وفقا لابن خلدون يتحقق بها نفع الدنيا والآخرة، فيما تحقق الثانية النفع في الدنيا، ولكن ابن خلدون من المفكرين الذين أكدوا على أهمية وجود السلطة في المجتمع، ووجوب الطاعة لها (ابن خلدون، ٢٠١٧، ٧٢٤).

ومن الجوانب التي سلكها الدين الإسلامي للحفاظ على أمن المجتمع واستقراره، الضبط الاجتماعي، فمن المُسلم به أن الخروج عن قواعد الدين وقوانين ومعايير المجتمع تهدد بلا شك تماسك المجتمع، لذلك وضع الدين جملة من العقوبات، منها الحدود والقصاص والتعازير، والهدف منها حماية المجتمع والمحافظة على بناءه متماسكا. ولعل من أسوأ الممارسات التي تهدد أمن المجتمع وتماسكه ارتكاب الجرائم، خاصة جرائم القتل، والتي أوجب الله تعالى فيها القصاص،قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى ۖ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَىٰ بِالْأُنثَىٰ ۚ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ۗ ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ۗ فَمَنِ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (البقرة: ١٧٨).وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾(البقرة، الآيتان: ١٧٨،١٧٩). ولحماية ممتلكات الناس والحيلولة دون أن تعم الفوضى المجتمع، ويسلب القوي مال الضعيف، ويهتز تماسك المجتمع، أوجب الله تعالى

الحد في السرقة: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (المائدة، آية ٣٨). ويجسد الرسول صلى الله عليه وسلم مبدأ العدل والمساواة في إقامة الحدود للحفاظ على تماسك المجتمع،كماورد في حديث عائشة – رضي الله عنها:((أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّهُمْ شَأْنُ المَرْأَةِ المَخْزُومِيَّةِ الَّتِي سَرَقَتْ، فَقالوا: ومَن يُكَلِّمُ فِيهَا رَسولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ؟ فَقالوا: ومَن يَجْتَرِئُ عليه إلَّا أُسَامَةُ بنُ زَيْدٍ، حِبُّ رَسولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ فَكَلَّمَهُ أُسَامَةُ، فَقالَ رَسولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: أتَشْفَعُ في حَدٍّ مِن حُدُودِ اللَّهِ، ثُمَّ قَامَ فَاخْتَطَبَ، ثُمَّ قالَ: ((إنَّما أهْلَكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ، أنَّهُمْ كَانُوا إذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وإذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أقَامُوا عليه الحَدَّ، وايْمُ اللَّهِ لو أنَّ فَاطِمَةَ بنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا)) (البخاري، ٣٢٤١).

وهناك من الجرائم ما يتجاوز الجرائم الفردية إلى الجرائم التي تروع المجتمع وتهز أمنه، مثل قطع الطريق، وما أسماه الإسلام بالحرابة، ونجد أن الدين الإسلامي يحارب هذا الخروج الصارخ بعقاب شديد، يقول الله تعالى:﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ۚ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا ۖ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (المائدة، آية ٣٣). وكل هذا من أجل حماية المجتمع من حالة الفوضى في حال انعدام الأمن وشعور الأفراد بالخوف وعدم قدرتهم على حماية أنفسهم وأعراضهم وأموالهم.

البنائية الوظيفية وتعزيز التماسك الاجتماعي

قبل العرض لنشأة وولادة النظرية البنائية الوظيفية، من المهم أن نعرض لولادة علم الاجتماع المعاصر، الذي يمكن أن يوصف بأنه علم الأزمة أو علم الظاهرة الاجتماعية، فقد عاش المجتمع الأوروبي، الذي رأى من خلاله علم الاجتماع المعاصر النور، فترة تحولات عميقة نتجت عن الثورتين الصناعية والسياسية، واللتان أحدثتا تغيرات في نظم المجتمع الأوروبي طالتها جميعا؛ فظهرت العديد من المشكلات الناجمة عن هذا التحول، وبدأ يظهر التصدع والتفكك في مفاصل تلك الأنظمة، ومنها النظام الديني والأسري وغيرهما، الأمر الذي دعا علماء الاجتماع أو الآباء المؤسسين له لوضع النظرية البنائية الوظيفيةstructural functionalismفي محاولة منهم للحفاظ على تماسك المجتمع واستقراره.

ومن الضرورة الإشارة إلى النموذج العضوي في النظرية الاجتماعية، والذي ألقى بظلاله على آراء منظري البنائية الوظيفية، وهو مبدأ ثانوي من النظرية التطورية،ارتكز على ما سمي بالمماثلة العضوية بين المجتمع والكائن الحي. وبلور هربرت سبنسر صاحب هذه الفكرة نظريته مؤكدًا على أن المجتمع ينتظم على نفس نسق الفرد تمامًا، وعقد مقارنة بين المجتمع والكائن الحي

فيما يتعلق بالنمو وفيما يتعلق بالوظيفة، وهو الجزء المهم في نظرية سبنسر، والتي قارن من خلالها بين الوظائف التي تؤديها النظم الاجتماعية بشكل منفصل في المجتمع، ولكنها في النهاية تدعم تكامل المجتمع وبقاءه بنفس الطريقة التي تؤدي فيها أجزاء جسد الكائن الحي وظائف منفصلة، لكنها تحافظ على بقاء الجسد واستمراره في الوجود (تيماشيف، ١٩٨٧، ٧١-٧٣). ولعل هذا يتفق مع حديث الرسول – صلى الله عليه وسلم:((مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى)) (صحيح مسلم، باب تراحم المؤمنين، ٤٨٥١).

والبنائية الوظيفية هي النظرية التي تم تطويرها في ثلاثينيات القرن العشرين، من قبل عدة علماء، مثل: أميل دوركايم، وماكس فيبر، وتالكوت بارسونز، استخدمت بشكل واسع لوصف النظم الاجتماعية ووصف الوظيفة التي يجب أن يضطلع بها كل نظام لتحقيق الفكرة الرئيسة لهذا الاتجاه النظري، المتمثل في الحفاظ على تماسك المجتمع وتوازنه، والذي يتحقق من خلال المحافظة على توازن النظام وتكامله مع بقية نظم المجتمع (McMahon,2021,22).

يبدأ "نيقولا تيماشيف" في مؤلفه "نظرية علم الاجتماع" الحديث عن النظرية البنائية الوظيفية بالتساؤل حول معنى الوظيفية، ويشير في معرض كلامه إلى أنها بشكل عام تشير إلى الإسهام الذي يقدمه الجزء إلى الكل، وهذا الكل قد يكون مجتمعًا أو ثقافة، وتشير الوظيفية وفقا لتيماشيف إلى الإسهامات التي يقدمها المجتمع الكبير أو الأبنية الاجتماعية الكبرى للجماعات الصغيرة التي تضمها، ويصطلح بعض الاجتماعيين الوظيفيين على تسمية النظام الاجتماعي بالنسق الاجتماعي، ويتفقون على أنه يمثل نسقا حقيقيًا تؤدي فيه الأجزاء وظائف أساسية لتأكيد الكل وتثبيته، وأحيانا لتقويته وتوسيع نطاقه (تيماشيف، ١٩٧٨، ٣٢٠).

ويمكن القول إن البنائية الوظيفية بالمفهوم السابق ظهرت مع البدايات الأولى لظهور علم الاجتماع،وجسدت رد فعل لحالة الفوضى والاضطراب والتفكك التي عاشها المجتمع الأوروبي في أعقاب الثورتين الصناعية والسياسية اللتينحدثتا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وترك هذان الحدثان آثارا عميقة في نسيج وبناء المجتمع الأوروبي، وحطم التطور الصناعي الناجم عن الثورة الصناعية جميع الضوابط والحواجز والقيم القديمة، وظهرت قيم جديدة مرتبطة بالتحول الاقتصادي والاجتماعي الذي حدث في المجتمع، وظهرت العديد من المشكلات الاجتماعية، مثل الفقر والازدحام وتعاظمت الجوانب غير الأخلاقية في المجتمع. وعلى الجانب الآخر، خلقت الثورة السياسية التي اندلعت في فرنسا عام ١٧٨٩م حالة من التفكك الناتج عن تحطيم المعتقدات والمشاعر التقليدية التي كانت تحافظ على تضامن وتماسك المجتمع الأوروبي (زايد، ٢٠٠٦، ٨٥).

في ظل الظروف السابقة، ظهر علم الاجتماع، وظهرت النظرية البنائية الوظيفية، والتي عاش معظم منظريها الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعاصروا التحول الذي حدث في المجتمع الأوروبي،ورصدوا الجوانب السلبية لهذه التحولات، والتي انعكست على الأنساق والنظم الاجتماعية الكبرى في المجتمع، والتي بدورها أثرت على النظم الصغرى، وانطلقت الأفكار الأساسية للنظرية البنائية الوظيفية لدى جميع منظريها لتحاول الوصول إلى أعلى درجة من درجات التضامن والتماسك الاجتماعي، والحد من المشكلات التي تهدد تماسك المجتمع.

وطرأت الكثير من التحولات في الفكر السيوسيولوجي في القرن التاسع عشر، وولدت العديد من الأفكار التي أكدت ضرورة النظرة إلى المجتمع كجمع أو كمجموع كلي Totality.وأصبحت هذه الفكرة هي الفكرة المحورية لعلم الاجتماع وللنظرية البنائية الوظيفية، والتي أعطت أهمية قصوى لعلاقة الأجزاء بالكل؛ مؤكدة على أنها الأساس الذي يشكل الموجه المنهجي للبحث في مجال الوظائف الاجتماعية لكافة النظم الاجتماعية، ومنها النظام الديني. في هذه الأثناء، ظهر مؤسس علم الاجتماع الحديث "أوجست كونت" والذي رأى هو ومن عاصره من منظري البنائية الوظيفية أن الأزمة السياسية والأخلاقية حالة ناتجة عن التغير الحادث في نظم المجتمع؛ وقدم كونت فكرته حول النظام والتقدم الاجتماعي، مؤكدًا على أهمية الرابطة الاجتماعية لإعادة الأمور إلى وضعها الطبيعي في المجتمع (جلبي وآخرون، ١٩٩٨، ١٤٣-١٤٦).

ولد أوجست كونتAugust Comte(١٧٩٨-١٨٥٧م) في موتنبليه بفرنسا وروع بالآثار الهدامة للثورة الفرنسية، والتي خلفت فوضى اجتماعية عارمة ترتبت على تقويض الجماعات الاجتماعية الوسطية مثل الأسرة، لذلك أصبح الإصلاح الاجتماعي هو هدفه السامي، ولما كان العلم الذي يهتم بذلك – كما رأى – غير موجود، وضع القواعد الأساسية لعلم الاجتماع المعاصر(تيماشيف،١٩٨٧، ص٤٥). تأثر كونت بآراء منظري الإصلاح الاجتماعي، وهم مجموعة من مفكري الطبقة العليا أو ماسموا برواد عصر الإصلاح،آمنوا بأفكار عصر التنوير واعتنقوها وعاشوا أحداث التفكك والانهيار الاجتماعي في أوروبا،مثل مونتسيكو وصاحب كتاب "العقد الاجتماعي" جان جاك روسو.ودارتأفكار هؤلاء المنظرين حول فكرة الإصلاح الاجتماعي والدعوة إلى استخدام الفلسفة الوضعية عند دراسة الظاهرة الاجتماعية، وهي الأفكار التي انطلق منها كونت لبناء نظريته، سواء ما تعلق منها بإصلاح المجتمع أو تنبيه فكرة الفلسفة العضوية (عبدالرحمن، ٢٠١٥، ٣٢).

من أهم إسهامات كونت فيما يتعلق بإصلاح المجتمع والمحافظة على تماسكه،عمله الذي قدمه مع سان سيمون، وأسمياه "خطة العمليات العلمية اللازمة لإعادة تنظيم المجتمع" والذي يتضح

من عنوانه أن الهدف الأساسي لهما كان وضع خطة حاولا من خلالها إعادة صياغة المجتمع والحفاظ على بناءه والحيلولة دون تفككه وانهياره (Gane,2006, 34).

وكما سبق الذكر، فإن كونت كان من دعاة الفلسفة الوضعية، وعمل جاهدًا من خلال نظريته أن يربط بين الوضعية من ناحية وبين النظام من ناحية أخرى، وعطفًا على ذلك كان تركيزه منصبًا على خلق حالة من التماسك أو الاتساق العام في المجتمع، فالنظام لا يمكن من وجهة نظره أن يقوم إلا على أساس اشتراك أفراد المجتمع في الأفكار، والتي بدورها تحافظ على النظام العام.والذي يضمن تماسك المجتمع. ولذلك نجد أن كونت نادى بضرورة تطبيق الفلسفة الوضعية التي تتحقق عن التجربة والملاحظة والأدلة العقلية، وأن تحل محل التفكير الثيولوجي والميتافيزيقي الذي كان طاغيًا في ذلك الوقت،وإذا ماحدث ذلك واتحدت أفكار الأفراد من خلال الإيمان بالفلسفة الوضعية،فإن ذلك سيكون ضامنا لاستقرار المجتمع وتماسكه (زايد، ٢٠٠٦، ٧٠).

ورسخ كونت فكرته السابقة من خلال تقسيمه لموضوعات علم الاجتماع، والتي رأى أنها تنقسم إلى الاستاتيكيا الاجتماعية والديناميكيا الاجتماعية، فالاستاتيكيا تعنى بالشروط الضرورية لاستقرار المجتمع الإنساني، ولذلك فالتركيز – كما سبق الذكر – يكون منصبًا على النظام، فدراسة هذا النظام هي تجسيد لدراسة حالة التوازن والانسجام في المجتمع،والذي يحدث وفقا لكونت من خلال التساند والاعتماد المتبادل بين النظم الاجتماعية. وقدم كونت تحليله للعناصر التي يجب العمل عليها لتحقيق التماسك الاجتماعي، ورأى أن المجتمع يتكون من عناصر أساسية، ممثلة في الفرد والأسرة والدولة؛ وكسائر علماء الاجتماع لم يهتم بالفرد إلا من خلال تضامنه مع أفراد آخرين؛ مؤكدًا على أن القيمة الحقيقة لهم لا تكون إلا بتضامن الأفراد ومشاركتهم العمل معًا، وتوزيع الوظائف فيما بينهم بما يحقق التكامل والتجانس. كما خلع كونت على الأسرة أهمية قصوى فهي منوجهة نظره أول خلايا التركيب الجمعي، وعرفها بأنها اتحاد ذو طبيعة أخلاقية، مشيرًا إلى أن كل المشاعر والعلاقات بين الزوجين والأبناء ومانتطوي عليه من واجبات ومسؤوليات تعود في أصلها إلى الوظيفة الأخلاقية التي يجب أن تضطلع بها الأسرة (أبو طاحون، د.ت، ٨١). ولم يضف كونت فيما يتعلق بالدولة الكثير، ورأى أن النظام السياسي نظام مصطنع، وهو تعديل للنظام الطبيعيالذي تميل إليه كل المجتمعات الإنسانية، كونه يحقق لها الثبات والتماسك (تيماشيف، ١٩٨٧، ٥٦).كما أكد كونت في سياق حديثه عن الاستاتيكيا الاجتماعية على أهمية الأسرة، وأنها هي التي تضمن الثبات للمجتمع وخلع أهميته كذلك على المؤسسات في الدولة، خاصة الدينية منها، وتلك المرتبطة بالنظم الاجتماعية في المجتمع، مؤكدًا على أن اكتمال النظام وتسانده وأداءهلوظيفته يعتمد بالدرجة الأولى على التناسق والتوازن بين هذه النظم (Klein,2020,309). وفيما يتعلق بالقسم الآخر – الديناميكيا الاجتماعية – أكد كونت أن الديناميكيا تعنى بتطور المجتمع والتغير الذي يحدث على النظم الاجتماعية المختلفة فيه، وأنه من الضرورة أن تتم صيانة

هذه النظم والمحافظة عليها من التفكك والانحلال أثناء عمليات التقدم (محمد، ٢٠١٣، ٩٢). ومن المآخذ التي سجلها النقاد على كونت عند وضعه لنظرية التطور، والتي قدم من خلالها نظريته عن المراحل الثلاث،ورأى من خلالها أن الفكر الديني يمثل المرحلة البدائية للفكر البشري، وأن المجتمع يسير بشكل طبيعي نحو المرحلة الوضعية، والتي يرى أنها تمثل قمة التفكير الذي يجب أن يصل إليه العقل البشري، وفيه يجب أن تنتهي كل التفسيرات الغيبية والميتافيزيقية. ولكنه يناقض نفسه مجددًا، إذ يؤكد أن من الضرورة أن يكون للمجتمع دين يعتنقه الأفراد، ولذلك وضع لهم دينًا جديدًا أسماه الديانة الوضعية أو "عبادة الإنسانية" ورأى أنها هي التي تحقق الأخوة والمساواة والتماسك بين أفراد المجتمع، لكونها ترتكز وفقًا له على نبذ الأنانية والفردية وتنادي بالعيش من أجل الغير (السمالوطي،١٩٨١، ج٢، ٤٤).

أميل دوركايم Emile Durkheim (١٨٥٨-١٩١٧م) ثاني الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع، وقد يكون قدم لهذا العلم أكثر مما قدمه المؤسس أوجست كونت. انصب اهتمام دوركايم في إطار البنائية الوظيفية بمفهوم التكامل Integration، وهي تجسيد لعملية استدماج الأفراد في النظام الاجتماعي، إذ إن التكامل أو ما أطلق عليه دوركايم التضامن الاجتماعي هو الذي يحقق للمجتمع التوازن والتماسك (والاس، وولف، ٢٠١٢، ٥٧). بدأ دوركايم التنظير والمجتمع الفرنسي يعيش أزمة في التكامل، وذلك بعد الخروج من الحرب مع ألمانيا مهزومًا عام ١٨٧٠م، والتي انعكست آثارها السلبية على المجتمع الفرنسي وعلى التماسك والاتساق العام في المجتمع، وكان همه مثل كونت وفلاسفة الإصلاح يدور حول حماية المجتمع من الانهيار والتفكك (زايد،٢٠٠٦، ٧٦).وهذا ما دعا بعض كتاب علم الاجتماع لوصف دوركايم بأنه عالم اجتماع أخلاقي، كونه رأى أن البناء الأخلاقي هو السبيل لضمان اتساق المجتمع وتناسقه. وقدمTurnerكتاب أسماه Sociologist and moralist"عالم اجتماع وأخلاقي"،وأظهرمن خلاله إدراك دوركايم العالي والعميق للطابع الديني، ودوره في التماسك الاجتماعي، الأمر الذي جعل الكتاب يصنفونه على أنه وظيفي طبيعي؛ ولكونه كذلك، فقد أعطي أهمية كبيرة للنظام المعياري والأخلاقي في المجتمع، وكيف يمكنه أن يحافظ على النظام والتماسك (Turner,1993,3).

وعند حديث دوركايم عن التضامن الاجتماعيSocial Solidarityرأى انه يتحقق عن طريق الضبط الاجتماعي الذي يستخدمه المجتمع لمواجهة أي انتهاك لنظمه، ذلك أن للمجتمع عقل جمعي يواجه أي خروج عن معايير الجماعة بغضبة عارمة تخلق حالة من التماسك الاجتماعي ضد أي خطر يهدد سلامة واستقرار وتماسك المجتمع (Durkheim & Giddens,1972,128). ويعطي دوركايم أهمية قصوى للعقل الجمعي، والذي يتشكل وفقا له من العادات والتقاليد والأعراف والقواعد الدينية، والتي تخرج على شكل معايير تحدد وتوجه سلوك المجتمع، تصل لدرجة إلزام الأفراد بإتباعها وعدم الخروج عليها. وجوبهت هذه النظرة من دوركايم

بالنقد كونها من وجهة نظر بعض النقاد تقيد حرية الفرد، ولكن دوركايم دافع عن رأيه بأن هذا الإلزام مفيد وإيجابي، كونه يعمل أو يحقق التناغم والانسجام بين أعضاء المجتمع، وهو مايعزز حالة التماسك الاجتماعي عمومًا، وأن العقل الجمعي إجمالا ليس إلا نتاج عقول الأفراد أنفسهم، وهذا ليس فيه تقييد للحرية وفقا لدوركايم (حجازي، ٢٠١٣،٥٩).

صاغ دوركايم نظريته حول تقسيم العملdivision of labor وجعلأحدمحاورها الأساسية فكرته حول التضامنSolidarity، وأكد على أن الفرد من الضرورة أن يكون معتمدًا على الجماعة؛ وهو مايمنحه صفة الإنسانية، وهو هنا يظهر معاداته ورفضه للفردية وتأكيده على الجماعة. ويعطي دوركايم أهمية قصوى لتقسم العمل، كونه يرى أنه الحل الناجع لمشكلة الصراع الناتج عن تباين الأدوار؛ وأن الخدمة التي يقدمها تقسيم العمل تتمثل في التضامن الاجتماعي اللازم لتحقيق التماسك بين الأجزاء للمحافظة على الكل، ورأى أن المجتمع يسود فيه نوعين من التضامن، أولهما التضامن العضوي، والثاني التضامن الآلي. وأكد على أن التضامن الاجتماعي يكون أكبر وأوضح في المجتمعات البسيطة، والتي يظهر بوضوح فيها درجة كبيرة من التماسك بين الأعضاء،ناتجة عن وجود علاقات اجتماعية مباشرة وأولية بين الأفراد، والذي يشعرون بوحدة الهدف والمصير المشترك. في مقابل ذلك ذكر دوركايم أن التضامن الآلي يسود في المجتمعات المركبة أو المعقدة، والتي أصبحتكل المجتمعات تسير باتجاهها بفعل التغيرات التي حدثت ولا زالت تحدث في أبنية المجتمع؛ ويتميز هذا الشكل من التضامن بالفردية والأنانية والعلاقات الثانوية، ورأى أن الحل لهذه الإشكالية يتمثل في قيام منظمات المجتمع بدورها بما يضمن دمج أعضائها في المشروع الاجتماعي الأكبر، والذي يربطهم أخلاقيًا بالمجتمع (Riley,2015,29).

ويناقش دوركايم أهمية الطقوس الدينية في خلق حالة التكامل بين أفراد المجتمع الواحد، ويرى أن العشيرة هي جماعة تتمتع بوحدة قائمة على اشتراك الأعضاء في نفس الاسم ونفس الرموز والهوية، إضافة إلى ممارسة الطقوس الدينية ذاتها،وهو مايحقق حالة جيدة من التضامن بين أفراد العشيرة (كلارك، ٢٠٢٠، مج١، ٦٤). ويلفت النظر من جانب آخر إلى أهمية دور المؤسسات الدينية في الحفاظ على نسيج المجتمع ودورها في تشكيل المعايير والقيم الأخلاقية التي تدعم تماثل الأفراد، وبالتالي تضامن المجتمع (كلارك، ٢٠٢٠، مج٢، ٩٨٣).

ويذهب دوركايم لما هو أبعد في البحث عن دور التضامن الاجتماعي في تفسير مشكلات المجتمع، والخلل الذي قد يعتري النسق عندما درس ظاهرة الانتحار، وتعتبر هذه المحاولة الحقيقة الأولى التي لفتت الأنظار لأهمية الأخذ بالعوامل الاجتماعية، وبالمشكلات التي تحدث في النسق العام للمجتمع بسبب عدم التكامل أو ما أطلق عليه دوركايم الأنومي Anomie.وقدم نظريته الشهيرة حول الانتحار،وربط دوركايم بين الانتحار وبين حالة التماسك في المجتمع من خلال دراسة

فروق معدلات الانتحار بين الجماعات الدينية التي تتباين فيما بينها فيما يتعلق بدور التعاليم الدينية ودرجة التقيد بها في تعزيز التماسك والتضامن الاجتماعي أو إضعافه. وتوصل من خلال دراسته إلى أن معدلات الانتحار بجميع أشكاله ترتبط عكسيًّا بدرجة التماسك الاجتماعي بين الأعضاء، فكلما قل التماسك زادت معدلات الانتحار(Allen& Brian,2017,80-85).

وقريبًا من تنظيرات دوركايم، يبرز عالم وظيفي آخر هو فرديناند تونيز Ferdinand Tonnies (١٨٥٦-١٩٣٦م)،وهو عالم اجتماع ألماني نشأ متأثرا بأفكار توماس هوبز، وقدم نظريته محاولا التوفيق بين المفاهيم العضوية التي اعتنقها معظم منظري البنائية الوظيفية وبين العقد الاجتماعي الذي قال به جان جاك روسو، ورأى أن التماسك الاجتماعي يتحقق للمجتمع من خلال المحافظة على درجة عالية من القواعد التقليدية والشعور العام المشترك بين أعضاء المجتمع (https://2u.pw/bYIiA). ويعتبر تونيز من العلماء الذين قدموا إسهامًا مميزًا فيما يعرف بثنائيات علم الاجتماع، إذ قدم مفهوم الجماعة المحلية مقابل المجتمع العام، ونظر إلى المجتمع على أنه نتاج للإرادة الإنسانية،وأكد عطفًاعلى تقسيمه للجماعة والمجتمع، أن العاطفة هي الصفة الأكثر وضوحًا في الجماعات المحلية، بينما يكون العقل أكثر حضورًا في المجتمع. وقسم تونيز العلاقات الاجتماعية بين أعضاء المجتمع إلى علاقات إيجابية وهي التي تخلق حالة من التكامل والاستقرار في المجتمع، وأخرى سلبية وهي التي تؤدي إلى تفكك المجتمع وانهياره. وبناءً على هذه النظرة، يرى تونيز أن الجماعة المحلية المرتكزة على الإرادة العاطفية يسود فيها نوع من التضامن الاجتماعي الطبيعي، والذي يحدث بفعل الروابط الاجتماعية المستقرة، والتي تتجسد وفقا له في الأسرة التي اعتبرها نواة الجماعة المحلية، وهذه الأسرة لن تعيش بمعزل، ولذلك لابد أن ترتبط بعلاقات تدخل ضمن ما أسماه برباط الجوار، ونتيجة لهذا التجاور بين عدة أسر، تنشأ حالة من الاشتراك الوجداني عطفًا على وجود قائمة من العادات والتقاليد والأعراف، والتي تعمل كأداة لضبط سلوك أعضاء الأسر (حجازي، ٢٠١٣، ٦٧-٧٢). ومما يحسب لتونيز أنه قدم تصنيفًا مبتكرًا للمعايير الاجتماعية،ورأى من خلاله أن القانون الذي يضبط سلوك أفراد المجتمع يتألف من المعايير الاجتماعية التي وضعها المجتمع من خلال المعايير والأعراف التي اتفقوا عليها،وتبقى مهمة المتابعة والتنفيذ مناطة بالمحاكم فيما يتعلق بالجانب القانوني وبقاضي مثالي، سواء كان هذا القاضي شخصًا أو قوة إلهية تتولى متابعة تنفيذ الجانب الآخر المتمثل في القواعد الأخلاقية في المجتمع (تيماشيف، ١٩٧٨، ١٥٦). وفيما يتعلق بالمجتمع العام، ذكر تونيز الذي كان من أنصار المجتمع المحلي – وهذا يدخله في دائرة الوظيفيينالإصلاحيين – أن التحول من المجتمع المحلي للمجتمع العام ينطوي على تغير في العلاقات الاجتماعية من عاطفية مفعمة بروح المشاركة الوجدانية إلى علاقات ترتكز على القانون، وتنحل فيها الروابط الاجتماعية،ويسود العلاقات نوع من الشك والحذر،ويطغى التنافس والصراع، وتكون الفردية هي الصورة الأوضح، وتصبح العلاقات في

مجملها علاقات سلبية، ويتفق في الحل مع ماذهب إليه دوركايم أن ذلك بيد المؤسسات والجماعات داخل المجتمع العام، والتي عليها أن تخلق منظمات أو طبقات، والتي يجب أن تتكامل وتتساند مع بعضها البعض ليستمد منها الفرد في المجتمع العام وجوده الاجتماعي (حجازي، ٢٠١٣، ٧٢).

ويعبر عالم الاجتماع تالكوت بارسونز Talcott Parsons (١٩٠٢-١٩٧٩م) أحد أبرز علماء الاجتماع المعاصرين، ومن منظري البنائية الوظيفية ذكر Weiss and Neto أنه من علماء الاجتماع الأخلاقيين، وأن اهتمامه بالبناء الأخلاقي امتداد لاهتمام دوركايم في هذا السياق (Weiss & Neto,2021,1).وتمثل نظرية النسقSystem لدى بارسونزلب نظريته الاجتماعية، ورأى أن النسق عمومًا يتكون من أربعة مستويات، هي: النسق الثقافي، والنسق الاجتماعي، ونسق الشخصية، والعضوية السلوكية، وفصَّل عند عرض نظريته هذه الأنساق، وذكر على سبيل المثال أن النسق الثقافي وحدته الأساسية تتمثل في المعنى والرمزية، وتعتمد على المعتقدات الدينية، واللغات، والقيم، والتي تتوحد لدى أفراد المجتمع من خلال التنشئة الاجتماعية السليمة، والتي من خلالها يتم استدماج القيم.وأعطى بارسونز أهمية كبرى لعملية التنشئة الاجتماعية، وأكد أنها تمثل قوة تكاملية خلاقة في الحفاظ على الضبط الاجتماعي وتعزيز تماسك المجتمع (والاس، وولف، ٢٠١٢، ٦٥).

أعطى بارسونز أهمية كبرى لحل مشكلة الفوضى ومشكلة النظام، شأنه شأن كل منظري البنائية الوظيفية. وعمل بارسونز على التفريق بين نوعين من النظام، هما النظام المعياري العام والنظام الواقعي، ويرتبط الأول بالعناصر المعيارية، فيما يرتبط الثاني بالقوانين. ومن هنا اكتسبت المعايير لدى بارسونز أهمية كبيرة ومطلقة فيما يتعلق بكونها الحل الناجع لمشكلة النظام، فوفقا له فإن أفعال الناس ليست عشوائية أو تحدث تحت وطأة العاطفة، بل على العكس، فهي تكشف عن قدر عال من النظام والثبات في أسوا الأحوال، وتكون هذه المعايير أقوى إذا ما اشتركأفراد المجتمع في مجموعة كبيرة من القيم المطلقة، التي تحدد أهدافهم وترسم لهم الطريق السوي لتحقيق تلك الأهداف (زايد، ٢٠٠٦، ١٠٤).

وفي تحليل بارسونز للنسق الاجتماعي، يرى أنه ينطوي على شبكة من العلاقات بين مجموعة الفاعلين، والتي تتكون من الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات، وأن هذه العلاقات باختلاف أشكالها تخضع لمجموعة من العناصر،وأكد على أن النسق الاجتماعي يتكون من أربعة أنساق فرعية، كل منها يحقق وظيفة، وتتمثل هذه الوظائف الأربعة في التكيف، وتحقيق الهدف، والتكامل، والمحافظة على النمط، ومن الضروري أن ترتبط هذه الأنساق بشكل تكاملي وتبادلي للحفاظ على استقرار المجتمع وتماسكه. ورأى من جانب آخر أن العلاقات الاجتماعية بين أعضاء النسق تحكمه مجموعة من العناصر،تعتمد على التوقعات المتبادلة بين أطراف التفاعل، وهنا تبرز

أهمية القيم في توحيد التوقعات، إضافة إلى الجزاءات التي تظهر في أشكال متعددة من الثواب والعقاب، والتي من خلالها تتحقق درجة عالية من التماسك أو التوازن الاجتماعي (مارشال، ٢٠٠٠، ج١، ٤٩٤).

آخر العلماء الوظيفيين الذي نعرض لهم في هذه الورقة، هو عالم الاجتماع المعاصر روبرت ميرتون RobertMerton (١٩١٠-٢٠٠٣)، يعتبر أحد أبرز علماء الاجتماع المعاصرين،ولعل العمل الذي قدمه ميرتونأو أضافه للبنائية الوظيفية يتمثل في تحليله الوظيفي،والذي راجع من خلاله أطروحات من سبقوه من الوظيفيين، وصاغ مفهومه عن الصراع الاجتماعي وعن التغير الاجتماعي، ولم يحدد ميرتون الوظائف فقط، ولكنه شخص كذلك المعوقات التي يمكن أن تعتري النظام، ورأى أن المعوقات تحدث في حال انعدام التوازن، أو ما أطلق عليه الأنومي Anomie متفقا هنا مع دوركايم، ولكن ميرتون قدم نظرية أخرى شخصت حالة التفاوت بين مطالب النجاح وبين الفرص الفعلية لتحقيق هذا النجاح، والتي تنعكس بشكل مباشر على سلوك الأفراد، وعلى اختياراتهم للطرق التي يسلكونها لتحقيق أهدافهم، والتي ترتكز بشكل كبير على قيم الفرد المكتسبة عن طريق الجماعة (سكوت، ٢٠٠٩، ٣٥٤). ويتساءل ميرتون في كتابه "النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي " عن النتائج الإيجابية وغير الإيجابية المترتبة على توجه الأفراد والتزامهم بقيم الجماعة أكثر من الالتزام بالقيم الفردية، ويقدم من خلال هذا الطرح مفهومه "التنشئة التحضيرية"، والتي يرى أنها وظيفية لكل شخص يسعى لتحقيق هدف معين، وكذلك الحال بالنسبة للجماعة، وهو ما يجعل الفرد أكثر استعدادًللالتزام بقيم الجماعة بهدف التماهي والاندماج معها (والاس، وولف، ٢٠١٢، ١٠٢).

ومن أبرز إسهامات ميرتون في تحليله الوظيفي، تقديمه لمفهوم الوظيفة الظاهرة والوظيفة الكامنة للنظام،فهو يرى من خلالها أن لكل نظام اجتماعي قائم وظيفتين، أحدهما ظاهرة مدركة من أفراد المجتمع والأخرى ظاهرة ومستترة،ويضرب Campbell مثالا لشرح الوظيفة الظاهرة والكامنة وفقا لأراء ميرتون، بطالب يلتحق بقسم علم الاجتماع فالظاهر هو دراسته للتخصص، ولكن الوظيفة الكامنة للطالب قد تكون رغبته في أداء نشاط معين (Campbell,1982,37). وعلى مستوى تحليلي أكبر، يرى ميرتون فيما يتعلق بالدين أن له كذلك وظيفة ظاهرة وأخرى كامنة. ويمكن قراءة أفكار ميرتون في هذا الجانب فيما يتعلق بالدين، بأن الوظيفة الظاهرة له هي وحدانيةالإله، ولكن هذا الدين له العديد من الوظائف الأخرى الكامنة، فهو يحقق المساواة على سبيل المثال عند ممارسة الشعائر أو الطقوس الدينية، والتي يتساوى فيها الجميع دون أي تمييز.

الخلاصة

مما تقدم حاولت الورقة أن تتلمس مواطن الالتقاء بين الدين الإسلامي كديانة أتت مكملة ومتممة للديانات السماوية، وبطبيعة الحال أن هذه الديانة كاملة وشاملة لا يأتيها الباطل،وضعت قواعد للحياة الاجتماعية تضمن سلامة المجتمع وتماسكه والمحافظة عليه من التفكك والانهيار. ولذلك أتت أول القواعد المتمثلة في توحيد العقيدة وصرفها لله وحدة، وعن طريق هذا التوحيد تتوحد سلوكيات الأفراد وطرائق تفكيرهم وممارساتهم وكل مناشط حياتهم. وهذا يجسد مفهوم الوظيفة الظاهرة والكامنة التي قال بها منظرو البنائية الوظيفية مثل دوركايم وروبرت ميرتون. ولربما يكون قد أدرك ذلك عالم الاجتماع ومؤسسه أوجست كونت وأعني إدراكه ضرورة توحيد الدين ودوره في خلق حالة من التماسك بين الأفراد، ولكنه ظل الطريق لتحقيق هذه الوحدة، ولعل من أكبر الانتقادات التي وجهت إليه عندمانادىبضرورة أن تحل المبادئ الوضعية محل الديانات التقليدية ونادى بديانته الجديدة التي أسماها "الديانة الوضعية" وجعل علماء الاجتماع هم كهنة هذا الدين الجديد، ويظهر هنا إدراك دوركايم لأهمية توحيد العقيدة لضمان التماسك، ولكن الخلل في الديانة الوضعية التي رأى أنها الحل (زايد،٧٢،٢٠٠٦).

ونجد أن الإسلام عني بالتفاصيل أو الأجزاء التي تدعم الكل، وهذه نقطة التقاء أخرى مع البنائية الوظيفية، فاهتم بالوحدات الصغرى في المجتمع، مثل الأسرة، وجماعات الجوار، ويتفق هنا منظرو البنائية الوظيفية مع هذه النزعة، وأقصد بها دور الأجزاء في تدعيم الكل وتقويته، إذ انطلق جميعهم من هذه الفكرة، وكان الهدف هو خلق حالة متقدمة من التماسك الاجتماعي في المجتمع. ولتحقيق ذلك اتخذ الدين الإسلامي جملة من الميكانزمات، البعض منها منبثق عن صلب الدين، والبعض الآخر رمزي أو مشتق عن بعض القواعد الدينية، مثل المساواة على سبيل المثال. فالإسلام لا يقيم أية فروقات بين بني البشر إلا بضابط ديني هو التقوى. وهذا لا يظهر أية فروقات دنيوية، بل يؤجل هذا الفصل للآخرة، والتي يجعل منها الدين هدفًا أساسيًّا لضبط سلوك الأفراد ومكافأة لهم في حال التزامهم بالقواعد التي وضعت لتحقيق الهدف. ويتفق هنا عالم الاجتماع روبرت ميرتون عندما صاغ نظريته حول الأهداف التي وضعها المجتمع ورسم لها خارطة الطريق لتحقيقها، ولكن محاولة ميرتون كانت تفسيرية وتشخيصية للطرق التي يسلكها الأفراد لتحقيق أهدافهم، وكيف يختلق البعض منهم طرقا بديلة لتحقيق الأهداف، ربما لا تتفق مع قواعد ومعايير الاجتماعية، ولكن لم يربطها ميرتون بالجانب الديني بقدر ربطها بالجانب السلوكي المعياري.

كما اهتم الدين الإسلامي والبنائية الوظيفة معًا بالبناء الأخلاقي للمجتمع،واعتبر ركيزة أساسية من الركائز التي تعمل على توحيد سلوك أفراد المجتمع، ووضح أن منظرو البنائية الوظيفية ساروا على طريق فلاسفة الإصلاح الاجتماعي، والذين نادوا بضرورة إصلاح انهيار المجتمع وتفككه من خلال العودة للبناء الأخلاقي. فالعالم دوركايم وصف بأنه عالم اجتماع أخلاقي، كونه اهتم كثيرًا بهذا الجانب المرتكز على الدين، وكذلك الحال بالنسبة للعالم تالكوت

بارسونز. ويرتبط بناء الشخصية بشكل كبير لدى الدين الإسلامي، وكذلك لدى علماء البنائية الوظيفية بالتنشئة الاجتماعية،إذ يعول على مؤسسات التنشئة، وأهمها الأسرة، الكثير فيما يتعلق بتثبيت النسق الثقافي للمجتمع في نسق الشخصية، والتي تعتبر اللبنة الأساسية للبناء الاجتماعي. كما أكد على ذلك أوجست كونت، فإذا تشكل من خلال التنشئة الاجتماعية تشكيلاًإيجابيًا ظهرت كما رأى تونيز العلاقات الاجتماعية الإيجابية التي تحافظ على تماسك المجتمع.

ولأن الالتزام بالقواعد والمعايير الاجتماعية المنظمة لسلوك الأفراد مسألة نسبية يختلف فيها الأفراد باختلاف شخصياتهم وباختلاف البيئة الاجتماعية التي وجدوا فيها، افترض الدين الإسلامي، وكذلك البنائية الوظيفية، الجزاءات والعقوبات التي تعمل على حفظ تماسك المجتمع، وقد يكون مفهوم الضبط الاجتماعي واحد من أهم المفاهيم التي قال بها العديد من منظري البنائية الوظيفية، مثل: دوركايم، وتونيز، وروبرت ميرتون، وغيرهم، الذين دارت مقولاتهم حول أهمية الضبط الاجتماعي، سواء كان رسميًّا أو غير رسمي في حفظ تماسك المجتمع.

وإجمالاً، نجد أن الدين الإسلامي – كما سبق القول – جاء شاملاً وكاملاً متجاوزًا للنظريات والاجتهادات البشرية التي مهما بلغت فلن تصل إلى الدقة والإحكام التي جاء بها الدين الإسلامي لخلق حالة التماسك الاجتماعي. فقد انطلق الدين الإسلامي من وحدانية العبادة، والتي بدورها تحقق التماثل والتساند والتماسك، ويحدث ذلك من خلال وحدة الاعتقاد، وكذلك من خلال وحدة الممارسة، والتي تكون من خلال رمزية الشعائر الدينية. ولكون الدين الإسلامي شريعة ومنهج حياة، فقد رسم ملامح الطريق لتحقيق التماسك الاجتماعي بدءًا من ربط البناء الاجتماعي بالجانب الأخلاقي، وجعله هذا الجانب من أهم الجوانب التي بعث الرسول – صلى الله عليه وسلم – للمناداة بها،. وليتحقق بناء أخلاقي متين،وجه الإسلام اهتمامه بالعناصر الأساسيةالمناط بها هذا الدور، فاهتم بالأسرة، وبالمؤسسات ممثلة في المسجد، وبالتنشئة الاجتماعية، الوسيط الناقل لعادات المجتمع وتقاليده ونظمه وبناءه الأخلاقي عمومًا. وذهب الإسلام إلى وسائل أخرى لتعزيز التماسك الاجتماعي، مثل الرعاية الاجتماعية وحسن الجوار، والتي تعمل على ترابط أفراد المجتمع وتعزيز تماسكهم.ولكون الإسلام منطقيًّا، فقد راعى التفاوت في سلوك الأفراد، لذلك وضع الجزاءات المناسبة لكل سلوك خارج عن قواعد المجتمع ونظمه، فوضع الحدود والقصاص والتعازير.

في مقابل ذلك، نجد أن علماء البنائية الوظيفية بذلوا جهدًا كبيرًا، ولأن عملهم إنساني فقد جاء متفقا مع كثير من قواعد الدين الإسلامي، كما سبق العرض عنه. ولكن وضح أن هناك إشكالية في بعض الأطروحات، والتي تعرضت للنقد من قبل علماء البنائية الوظيفية أنفسهم، وكذلك من قبل علماء الاتجاهات النظرية الأخرى. ومن هذه الانتقادات عدم قدرة العلماء على الفصل في إشكالية الفرد أو المجتمع، أيهما على حساب الآخر، وأيهما يشكل سلوك الآخر، وهذا

النقد طال دوركايم عند معالجته للظاهرة الاجتماعية وخلطه للحقائق السيوسولوجية المضللة عندما فسرالظواهر الاجتماعية في ضوء سلوك الأفراد أنفسهم، وفي مغالاته في تقييد حرية الفرد على لصالح المجتمع (تيماشيف، ١٩٧٨، ١٨٥).

وأخيرًا، يمكن القول أن الهدف العام فيما يتعلق بالتماسك الاجتماعي كان واحد لدى الإسلام والنظرية البنائية الوظيفية، وأن المنطلق الأساسي واحد، وهو التأكيد على دور الأجزاء في المحافظة على الكل. ولكن الإسلام – كما سبق الذكر – أتى كاملاً شاملاً مهتما بكل التفاصيل المحققة للتكامل، مراعيًّا مصلحة المجتمع، وكذلك مصلحة الفرد بتوازن، صالحًا لكل زمان ومكان، في حين أن تنظيرات علماء البنائية الوظيفية – وعلى الرغم من الجهد الكبير الذي بذله علماؤها – لكن هؤلاء المنظرين اهتم بعضهم بجانب وأهمل جانبًا آخر، وغالى البعض منهم في تحقيق مصلحة المجتمع على حساب الفرد، أو العكس، الأمر الذي يؤكد أن العمل الإنساني يظل عرضة للنقد، وعرضه للنقص، وأن الكمال لله وحده،قال تعالى:﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُعَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾(المائدة آية ٣).

المراجع

أولا: المراجع العربية

ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد (٢٠١٧)، مقدمة ابن خلدون، دراسة وتحقيق وتعليق علي عبدالواحد وافي، ج٢، القاهرة: دار نهضة مصر.

البخاري، محمد بن إسماعيل (٢٠٠٢)، صحيح البخاري، بيروت: دار بن كثير

الألباني، محمد (١٩٨٥) ، سلسلة الأحاديث الصحيحة، بيروت: المكتب الإسلامي للطباعة والنشر

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٨)، تقرير التماسك الاجتماعي التأطير والمفاهيم.

بن حبان، محمد بن أحمد (١٩٨٨) الإحسان في ترتيب صحيح بن حبان، ترتيب الأمير علاء الدين الفارسي، بيروت: مؤسسة الرسالة

تيماشيف، نيقولا (١٩٧٨)، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، ط ٥، ترجمة محمود عوده وآخرون، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

جلبي، علي عبدالرزاق (١٩٩٨)، نظرية علم الاجتماع الرواد، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

جونستون، ديفيد (٢٠١٢)، مختصر تاريخ العدالة، ترجمة مصطفى ناصر، عالم المعرفة، ع ٣٨٧، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

حجازي، محمد فؤاد (٢٠١٣)، النظريات الاجتماعية، القاهرة: مكتبة وهبه.

الخريجي، عبدالله (١٩٩٠)، علم الاجتماع الديني، جدة: رامتان.

الخواجة، محمد ياسر (٢٠١٤)، تاريخ الفكر الاجتماعي والاتجاهات النظرية في علم الاجتماع، الدمام: مكتبة المتنبي.

زايد، أحمد (٢٠٠٦)، علم الاجتماع النظريات الكلاسيكية والنقدية، القاهرة: شركة نهضة مصر للطباعة والنشر.

سكوت، جون (٢٠٠٩)، خمسون عالمًا اجتماعيًا أساسيًا النظرون المعاصرون، ترجمة محمود حلمي، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

السمالوطي، نبيل محمد (١٩٨١) الدين والبناء الاجتماعي، ج ٢، جدة: دار الشروق

السمالوطي، نبيل محمد (١٩٨١)، الدين والبناء الاجتماعي، ج ١، جدة: دار الشروق.

مسلم، بن الحجاج (١٩٥٥) صحيح مسلم ، القاهرة : مطبعة الحلبي

عبدالرحمن، عبدالله محمد (٢٠١٥)، النظرية في علم الاجتماع النظرية الكلاسيكية، الدمام: مكتبة المتنبي.

عبدالرحمن، عبدالله محمد (٢٠١٦)، تاريخ الفكر الاجتماعي، الدمام: مكتبة المتنبي،

غدنز، أنتوني (٢٠٠٥)، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

القرآن الكريم.

كلارك، بيتر (٢٠٢٠)، المرجع في سوسيولوجيا الدين، كتاب اكسفورد، مج ١، ترجمة ربيع وهبه وإحسان محسن، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

ليلة، علي (٢٠١٥)، النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع آليات التماسك الاجتماعي، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

مارشال جودرن(٢٠٠٠)، موسوعة علم الاجتماع، مج ١، ترجمة محمد الجوهري، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

محمد، علي محمد (٢٠١٢) تاريخ الفكر الاجتماعي الرواد والاتجاهات المعاصرة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

والاس، رث، وولف، ألسون (٢٠١٢)، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع تمدد آفاق النظرية الكلاسيكية، ترجمة محمد الحوراني، الأردن: دار مجدلاوي.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Allen, K. and Brian, O'Boyle (2017). ***Durkheim : A Critical Introduction*****. Pluto Press.**

Campbell,Colin (1982). A Dubious Distinction? An Inquiry into the Value and Use of Merton's Concepts of Manifest and Latent Function. ***American Sociological Review, 47*****(1), 29–44.**

Durkheim, E., and Giddens, A. (1972). ***Emile Durkheim: Selected Writings*****. Cambridge University Press.**

Durmaz, C. and Okumuş, E. (2020). Çatışma Çözümü ve Dinler. ***Tasavvur / Tekirdag Ilahiyat Dergisi, 6*****(1), 65–106. (23)**

Encyclopædia Britannica. (n.d.). ***Ferdinand Tönnies*****. Britannica Academic. Retrieved January 7, 2022, from https://academic-eb-com.sdl.idm.oclc.org/levels/collegiate/article/Ferdinand-T%C3%B6nnies/72884 7/1/2022**

Gane, Mike (2006). ***Auguste Comte*****. Routledge.**

Klein, R. A. (2020). Das soziale Band der Religion: Von der Funktionalität religiösen Sozialkapitals zur Performanz einer Lebensform sui generis. ***Neue Zeitschrift Für Systematische Theologie Und Religionsphilosophie*****, 62(1), 114–137. https://doi-org.sdl.idm.oclc.org/10.1515/nzsth-2020-0005**

McMahon, M. (2021). Structural Functionalism. ***Salem Press Encyclopedia*****.**

Riley, Alexander (2015). ***The Social Thought of Emile Durkheim*****. SAGE Publications, Inc.**

Turner, S. (1993). ***Emile Durkheim : Sociologist and Moralist*****. Routledge.**

Weiss, R., and Neto, G. J. (2021). Talcott Parsons and the Sociology of Morality. The American Sociologist, 52(1), 107. https://doi-